compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC لعام 2012

يحظر النشر حتى 09:30 (توقيت دبي) 3 أبريل 2012

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

استمرار تعافي القطاع الخاص الإماراتي بشكل معتدل

النتائج الأساسية:

- مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) يشير إلى معدل تحسن أسرع قليلاً
- نمو الإنتاج يتسارع بوتيرة قوية
- تضخم الأسعار يظل هامشيًا فقط بسبب حذر الشركات من مستويات الطلب

شهد شهر مارس تحسنًا آخرًا معتدلاً في الظروف التشغيلية لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالمجال النفطي، لينتهي الربع الأول من عام 2012 نهاية إيجابية. استمر الإنتاج والطلبات الجديدة في الزيادة، في حين صعد نمو التوظيف إلى أعلى مستوى له في خمسة أشهر. كانت زيادة مستويات التوظيف كافية لتلبية الشركات لمتطلبات العمل، حيث ظلت الأعمال المتراكمة دون تغيير إلى حد كبير خلال الشهر. في الوقت ذاته، على الرغم من ضغوط التضخم المتزايدة، قامت الشركات بزيادة الأسعار زيادة هامشية فقط لتفادي تراجع مستويات الطلب.

شهد مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية – وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم مقياسًا رقميًا بسيطًا يعمل على تبسيط فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط – صعودًا طفيفًا من 52.0 نقطة في شهر فبراير إلى 52.3 نقطة في شهر مارس. أظهرت القراءة الأخيرة زيادة متواضعة في تعافي القطاع الخاص. وبذلك يكون مؤشر مدراء المشتريات قد سجل أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة على مدار 31 شهرًا متتاليًا.

شهدت الأعمال الجديدة المستلمة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي زيادة في شهر مارس بوتيرة قوية كانت أعلى من المتوسط العام للدراسة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تباطأت طلبات التصدير الجديدة، ووصلت إلى أضعف وتيرة لها في ثلاثة أشهر.

ساهمت زيادة الأعمال الجديدة في توسع النشاط خلال الشهر. تسارع نمو الإنتاج بوتيرة قوية في شهر مارس. وقد ربطت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي زيادة الطلبات الجديدة بتحسن أوضاع السوق. لاحظ المشاركون في الدراسة أنه إلى جانب زيادة الطلب، ساهمت الحملات الدعائية والتخفيضات في زيادة الأعمال الجديدة.

وقد دفعت أوضاع السوق الجيدة شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في مجال النفط إلى زيادة أعداد العاملين لديها خلال شهر مارس. زاد التوظيف بوتيرة متسارعة، وإن كانت لا تزال وتيرة هامشية فقط خلال الشهر. وعلى الرغم من ذلك فإن زيادة أعداد العاملين لم تساعد في تقليل الأعمال المتراكمة، حيث سجل المؤشر المعني صعودًا عن المستوى المحايد للمرة الأولى منذ شهر يونيو 2011.

ولمواجهة نمو الطلبات الجديدة، قامت الشركات بزيادة الطلب على الإمدادات في شهر مارس. صعدت أنشطة الشراء بوتيرة معتدلة كانت الأضعف منذ بداية هذا العام وحتى الآن. وعلى الرغم من ذلك، فإن تراكمات المخزون لم تشهد زيادة، حيث إن الكثير من المشتريات قد تم استخدامه على الفور لمواجهة متطلبات النشاط المتزايدة. من جهة أخرى، استمر التحسن في مواعيد تسليم الموردين.

ظل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج قويًا في شهر مارس، رغم التحرر خلال الشهر، حيث شهدت كل من تكاليف التوظيف وأسعار الشراء زيادة. ذكر المشاركون زيادة أسعار النفط على وجه الخصوص، في حين تمت زيادة مكافآت العاملين نتيجة لزيادة الأعمال الجديدة.

كانت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي حذرة من تمرير أعباء التكاليف المتزايدة إلى العملاء خلال شهر مارس، نتيجة لقوة المنافسة والشك المتعلق بقوة الطلب. تركت الشركات أسعارها ثابتة إلى حد كبير في شهر مارس، بما يتماشى مع الزيادات الهامشية المسجلة في الشهور الثلاثة السابقة.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة (PMI™)

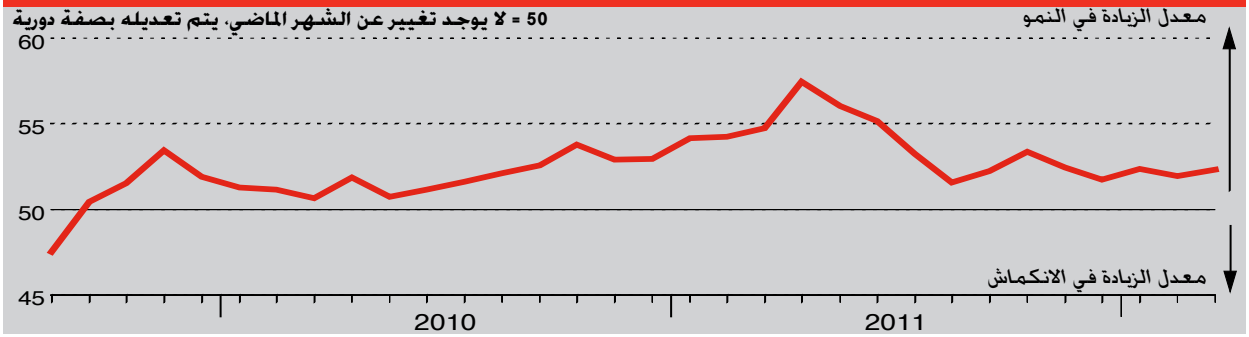

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

markit

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

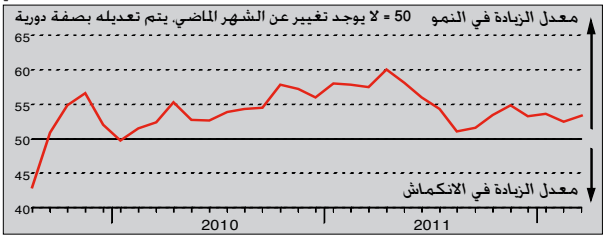

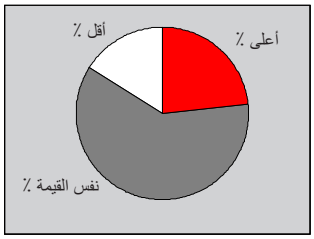

صعد مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دوريًا في شهر مارس بعد انخفاضه لأدنى مستوى له في خمسة أشهر وذلك خلال شهر فبراير. ولكنه ظل دون المتوسط العام للدراسة. وقد أشارت القراءة الأخيرة إلى زيادة قوية في حجم النشاط لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بمجال النفط. وقد ربط المشاركون في الدراسة زيادة الإنتاج بزيادة الأعمال الجديدة مع تحسن بيئة العمل.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

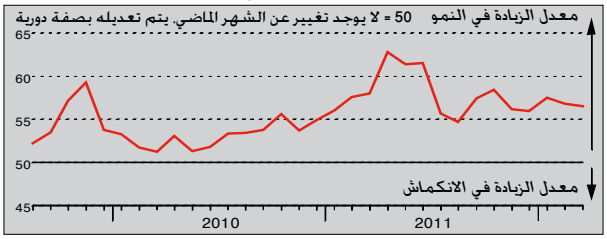

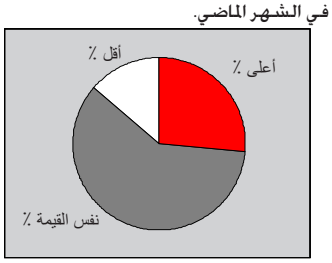

تسارع نمو الطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بمجال النفط للشهر الثاني على التوالي خلال شهر مارس. وعلى الرغم من ذلك، فإن الزيادة الأخيرة كانت قوية وأعلى الاتجاه العام للدراسة. أظهرت التقارير أن تحسن أوضاع السوق وارتفاع الطلب كانت الأسباب خلف زيادة العمل الجديد، كما ساهمت أيضًا الحملات الدعائية والتخفيضات كذلك.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

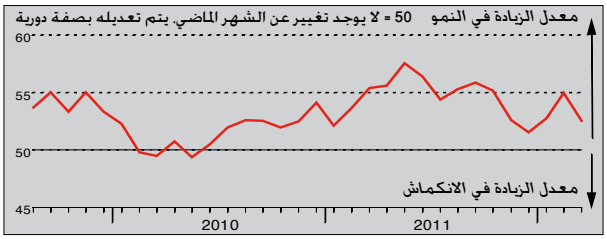

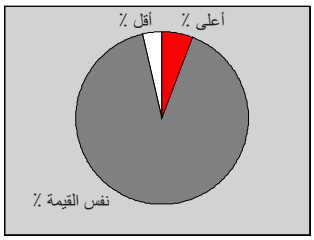

شهد الطلب الأجنبي على منتجات وخدمات شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بمجال النفط تحسنًا مع نهاية الربع المالي الأول، معززة بذلك أعمال التصدير. بهبوطه عن قراءته في شهر فبراير والتي كانت أعلى قراءة على مدار أربعة أشهر، أظهر مؤشر طلبات التصدير الجديدة الذي يتم تعديله دوريًا معدل معتدل وأبطأ لنمو الأعمال الجديدة المستلمة من الخارج. ذكر عدد من الشركات أن الأعمال الجديدة من العملاء الأجانب قد شهدت زيادة نتيجة لاضطراب الأوضاع الاقتصادية في بلدان أخرى.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

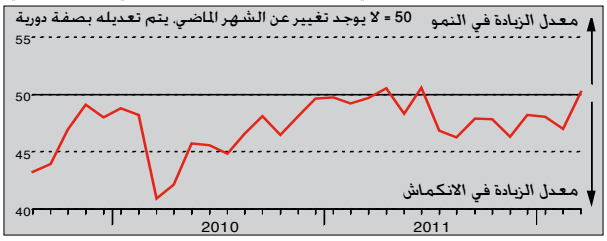

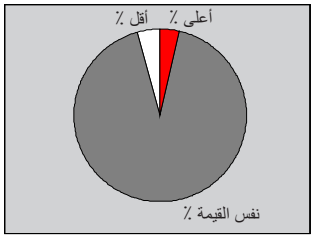

ظلت الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي ثابتة إلى حد كبير في شهر مارس. سجل مؤشر الأعمال المتراكمة الذي يتم تعديله دوريًا أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة بقليل (للمرة الأولى منذ شهر يونيو 2011) حيث استمر نمو الطلبات الجديدة في تجاوز التوسع في الإنتاج. وقد شهدت الأعمال المعلقة زيادة في ثلاثة أشهر فقط منذ بدء الدراسة في أغسطس 2009.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

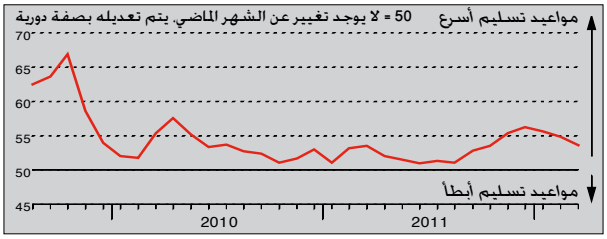

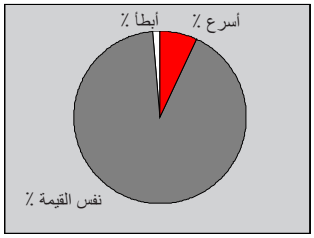

بالرغم من تراجعه منذ شهر فبراير، أشار مؤشر مواعيد تسليم الموردين الذي يتم تعديله بصورة دورية تحسنًا قويًا في أداء الموردين خلال شهر مارس. وقد لاحظ حوالي 7% من شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط التي يتم رصدها مزيدًا من القصر في المهل الزمنية المستغرقة في تسليم مستلزمات الإنتاج، رابطة ذلك بالمتطلبات العاجلة، وتحسن عمليات السداد، والمنافسة بين الموردين.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

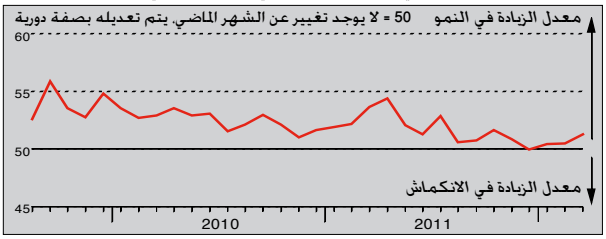

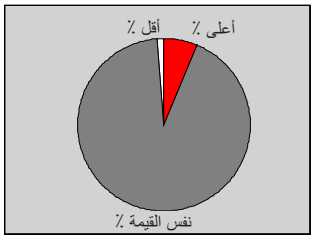

ارتفعت وتيرة التوظيف لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط في شهر مارس حيث تحسنت مستويات الطلبات الجديدة وأوضاع العمل. شهد التوظيف في القطاع زيادة خلال الشهور الثلاثة الماضية، وكانت الزيادة الأخيرة هي الزيادة الأقوى منذ أكتوبر 2011. وعلى الرغم من ذلك فإن زيادة أعداد العاملين كانت هامشية فقط ودون المتوسط العام لسلسلة الدراسة.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

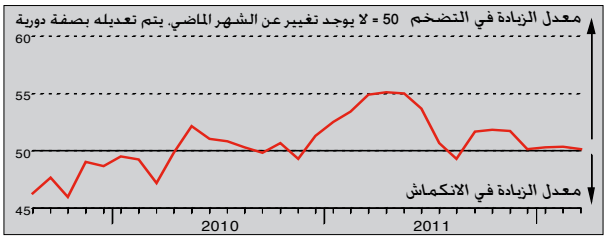

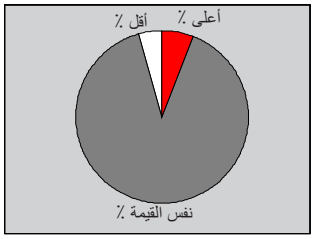

تركت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي أسعارها ثابتة إلى حد كبير في شهر مارس. كما تحدثت الشركات عن مستويات قوية من المنافسة في السوق والحذر فيما يتعلق بالطلب. كان تضخم الأسعار هامشيًا فقط خلال الشهر، ومتماشيًا مع ما تم تسجيله منذ شهر ديسمبر الماضي. جاءت القراءة الأخيرة لمؤشر أسعار المنتجات الذي يتم تعديله دوريًا دون المتوسط العام للدراسة.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

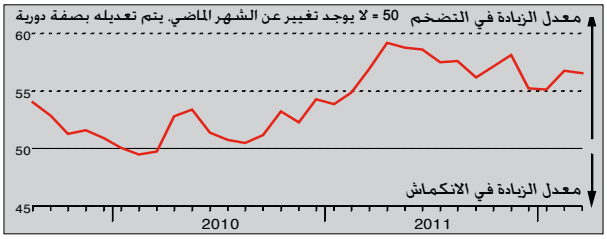

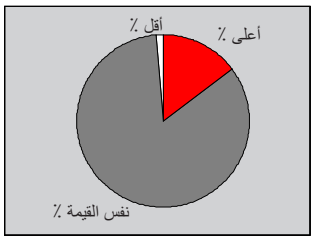

أكمل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج المستمر عامين في شهر مارس لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط. كانت الزيادة الأخيرة قوية وأعلى من المتوسط العام لسلسلة الدراسة، عاكسة زيادات أخرى في كل من تكاليف الشراء والتوظيف. حيث سجل حوالي 15% من أعضاء اللجنة زيادة في متوسط أعباء تكاليف مستلزمات الإنتاج منذ شهر فبراير. في مقابل 1% فقط أشاروا إلى وجود تراجع.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

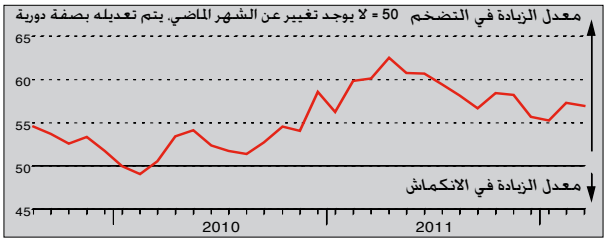

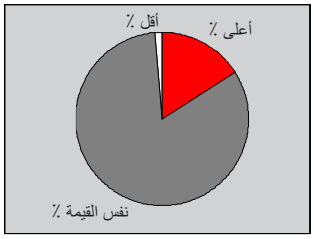

شهد تضخم أسعار الشراء لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي تراجعًا طفيفًا في شهر مارس، إلى إنه ظل قويًا. أشار المشاركون في الدراسة على وجه الخصوص إلى زيادة أسعار النفط. في حين ذكرت بعض الشركات أيضًا أسعار الصرف غير المواتية. أشارت البيانات الأخيرة إلى أن معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج جاء دون ذلك المسجل في المتوسط خلال عام 2011.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

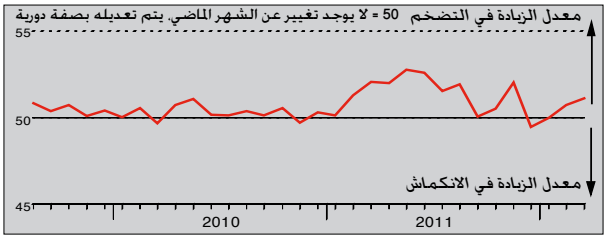

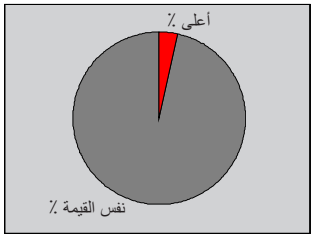

استمرت الأجور والرواتب التي تدفعها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بمجال النفط في الزيادة خلال شهر مارس. في حين تسارع معدل التضخم خلال الشهر، إلا إنه جاء هامشيًا فقط. أشار أعضاء اللجنة إلى أنه تمت زيادة مكافآت العاملين نتيجة لزيادة الأعمال الجديدة.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

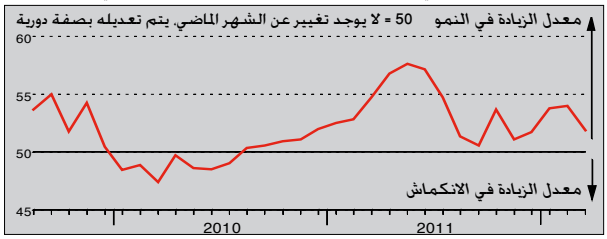

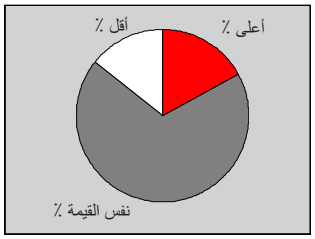

لمواكبة نمو الطلبات الجديدة، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي بزيادة نشاط الشراء في شهر مارس. وعلى الرغم من ذلك، فقد تراجع معدل الزيادة منذ شهر فبراير ووصل إلى وتيرة معتدلة، كانت الأضعف منذ نهاية 2011. وقد أدت الزيادة الأخيرة في المشتريات إلى تمديد سلسلة التوسع الحالية للشهر العشرين.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

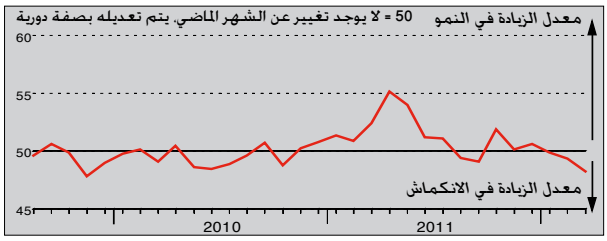

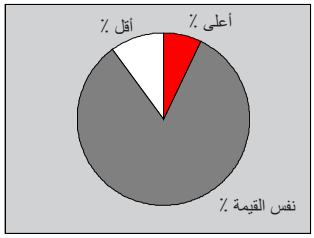

شهد مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط تراجعًا بوتيرة سريعة خلال فترة الدراسة الأخيرة. بالرغم من الزيادة الحادة في حجم المشتريات. ورغم أنه جاء معتدلاً، فإن معدل التراجع كان الثاني على مدار الدراسة من حيث الحدة، مع إبلاغ حوالي 10% من أعضاء اللجنة عن وجود استنزاف للمخزون في شهر مارس.

مؤشرات PMI™ الدولية

الاقتصاد العام للملكة العربية السعودية

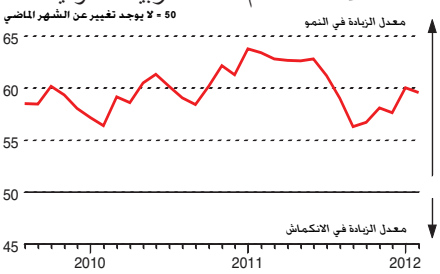

المصدر: Markit.

استمرت أوضاع العمل لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالمجال النفطية في التحسن خلال شهر فبراير، مدعومة بمزيد من التوسعات الكبيرة في كل من الطلبات الجديدة والنشاط، فضلاً عن تسارع النمو في كل من التوظيف والمخزون والمشتريات. ونتيجة لذلك، سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي 59.6 نقطة في شهر فبراير، مسجلاً انخفاضًا طفيفًا عن قراءة شهر يناير 60.0.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

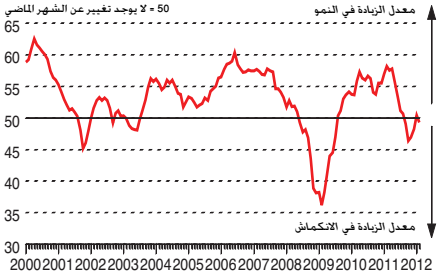

المصدر: Markit.

هبط مؤشر الإنتاج المركب لمؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 50.4 نقطة في شهر يناير إلى 49.3 نقطة في شهر فبراير. أكدت القراءة انكماش نشاط العمل في شهر فبراير، بعد عودته القصيرة إلى النمو في شهر يناير بعد أربعة أشهر من التراجع نهاية العام الماضي. وعكس إجمالي الانكماش في الإنتاج تجدد تراجع النشاط في قطاع الخدمات.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

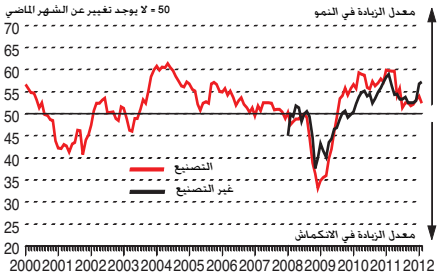

المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

هبط مؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لمعهد إدارة التوريدات الأمريكي ISM للتصنيع هبوطًا طفيفًا من 54.1 نقطة في شهر يناير إلى 52.4 نقطة في شهر فبراير، مشيرًا إلى تحسن معتدل في أوضاع العمل لدى قطاع الصناعات. في المقابل، صعد مؤشر القطاع غير الصناعي إلى 57.3 نقطة في شهر فبراير. كان النمو القوي الذي شهدته الأعمال الجديدة هو النمو الأسرع على مدار عام، وجاء مصحوبًا بزيادة قوية في التوظيف.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و*PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited